القسم الأول

فرنســـــا ومستعمراتها

للأستاذ أحمد رمزي بك

هذا بحث تحليلي للاستعمار الفرنسي ومتاعبه يعرض له بطريقة إجمالية، ويستعرض بعض النواحي التاريخية والاقتصادية وأحياناً العسكرية مع الإشارة إلى الوضع الشاذ الذي كانت فيه المستعمرات الفرنسية بين ألمانيا والحلفاء مدة الحرب الماضية. وقد شجعني على نشره المقال الشائق الذي كتبه الأستاذ إسماعيل مظهر بجريدة الكتلة يوم السبت ١٧/٥/١٩٤٧ تحت عنوان «أعصر جديد؟ أم عودة إلى عصور العبودية؟» وما جاء بالرسالة تحت عنوان من وراء السور الحديدي «جامعة عربية أم اتحاد فرنسي».

إن ما لقيته قضية فلسطين في أمريكا وأمام مجلس الأمن تجربة قاسية للعرب، لأن الانتصار على الخصم يستلزم فهم الخصم والإلمام بأساليبه، وفي هذه الكلمة أفكار وآراء قد لا تعجب بها ولكنها في صميم الدفاع عن قضية المغرب وحق شعوبه لأنها مستقاة من أقوال الخصم وهي مدعاة لفهمه ولن تنتصر على خصمك إلا إذا فهمته.

فرنسا ومستعمراتها:

كانت فرنسا دولة استعمارية كبرى في القرن الثامن عشر، خضعت لسلطانها مساحات واسعة في أمريكا الشمالية وأكثر من منطقة غنية من مقاطعات الهند، ولكنها فقدت هذه المنزلة في حروب القرن الثامن عشر والثورة الفرنسية، فأخذت تجاهد طول المائة سنة الماضية لكي تسترجع مقامها كدولة استعمارية. ولقد برهنت تجارب أكثر من قرن على تعذر تحقيق السيادة البحرية لفرنسا وكان ضياع المستعمرات البعيدة في أمريكا والهند كافياً لإقناع الفرنسيين أنه بغير أسطول قوي لا يمكن ضمان الدفاع عنها أمام القوة البحرية رغم جهود القواد والحكام وعبقريتهم فكان مما فكر فيه نابليون أن يختصر الطريق البحري الذي يفصل فرنسا عن الأراضي التي تخضع لها، فقاد حملة مصر مؤملا أن يجعل منها قاعدة للتوسع الاستعماري الفرنسي بالمشرق، وكانت بريطانيا تعرف أن هذه الضربة موجهة إليها في الهند فوقفت أمامه وقطعت الطريق البحري عليه وأجبرت جيشه على الجلاء، فالحملة الفرنسية هذه على مصر كانت مدرسة وتجربة برهنت على أن الفن الحربي الحديث قد جعل من السهل التغلب على جيوش السلاطين في أراضيهم، ثم فتحت الأذهان إلى استعمار الجزء الأفريقي المقابل لأوروبا، فهي فاتحة الاستعمار الفرنسي في القرن التاسع عشر.

ولا ننس أن فرنسا حينما ألجئت إلى إخلاء مصر كانت تفكر في العودة إليها وتأسيس الامبراطورية الاستعمارية عن طريق البر إن أمكن، أو قل على الرمال التي أراد أن يسير عليها لويس التاسع لفتح مصر فلقى حتفه في تونس، ولذلك اتجهت أنظار رجالها إلى بقعة من الساحل الأفريقي تكون أقرب إليه وأبعد عن إثارة شكوك ومخاوف بريطانيا فلم تجد أقرب إليها من الساحل الغربي بالجزائر إذ هو أسهل طريق للعبور إلى أفريقية وأسلم ما يصلح لاتخاذ مرافئه مثل الجزائر ووهران وغيرها كرؤوس جسور للزحف إلى الداخل، وقد خدمتها الظروف حينما اشتد العداء بين مصر وتركيا فانقسم الشرق على نفسه وخلا لهـــا الجو في الجهة التي تطمع بامتلاكها حينئذ قذفت بجيوشها بين ١٨٣٠ و ١٨٤٧ على القطر الجزائري في الوقت الذي كانت جيوش مصر وتركيا تتقاتل فيما بينها قتالا كانت نتيجته أن انتهى بالفشل للجانبين، بينما اندفعت هي بقوة لترسيخ أقدام جنودها على الأرض الأفريقية التي حملت أعلام دول الموحدين والمرابطين وكانت في وقت ما موئلا للعروبة والإسلام. فأخذت تحارب أهلها وتشتتهم. ولما انتهت حروب الأتراك والمصريين لم يكن بوسع أحد الطرفين أن يمد يد المساعدة أو يجهر بالدعوة لنصرة المجاهدين من قبائل الجزائر المدافعين عن بلادهم، فكان أن سلم الأمير عبد القادر للفرنسيين، وإذا نحن أمام أول هزيمة للاسلام بشمال أفريقيا، وإذا نحن في بداية الأرزاء التي أعقبت توغل الفرنسيين في المغرب ونتج عنه تأسيس امبراطورية ضخمة في بلاد عربية.

أوربا تشجع فرنسا في توسعها خارج القارة الأوربية:

وكانت فرنسا في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر أقوى أمم أوروبا وأكثرها سكاناً إذ بلغت ٢٥ مليون نسمة، وهو عدد عظيم لما كانت عليه أوروبا في ذلك الوقت، وبذلك تفاءل الساسة الأوروبيون بالاتجاه الجديد الذي سارت فيه ووجدوا أن من مصلحة السلام والأمن في القارة الأوروبية تشجيع هـذا التوسع والتزام سياسة الصمت إزاء هذا العدوان لأنه سيؤدي إلى إشغال قوى فرنسا البرية وإلى توزيع جهود هـذه الأمة الحربية

فى ناحية لا تفرهم، خصوصاً إذا وجد ضباط الجيش ورجال الجندية الذين أسكرتهم ذكريات الانتصارات الماضية مجالا لنشاطهم فى بلاد بعيدة عن أوروبا بعد أن دوخوا أمماً كثيرة بحروب دامت جيلين، وقد تم لهم ما أرادوا وقنعت فرنسا ورجالها بهذا الدور وزاد تمسكهم به خصوصاً بعد هزيمتهم فى حرب ١٨٧٠ مع ألمانيا .

فرنسا تجعل من أراضى أفريقيا معسكراً لتمرين جيوشها وضباطها

فكان أن أصبحت فرنسا بعد عدة سنوات تملك الشاطئ الأفريقى وتسيطر على مناطق وأقاليم متسعة فى الصحراء، تتنقل فيها كتائبها ويتلقى قوادها وضباطها بأنحائها أساليب القتال المختلفة ويأخذون دروساً عملية باتخاذ الحروب ضد الأهالى صناعة دائمة فيدخلون الجديد كل سنة على كتب التدريب والقيادة وأنظمة تعليم عساكر المستعمرات من الجنود الملونة .

وجاءت الحرب العظمى سنة ١٩١٤ وفرنسا ثانى دولة استعمارية فى العالم، فخاضت غمارها وأعلامها تخفق على الكتائب المؤلفة من جنود المغرب ومدغشقر والهند الصينية والسنغال تسوق الآلاف منها إلى الموت وتدفع بهم إلى الصفوف الأمامية . ثم أمضيت معاهدة الصلح فإذا بمناطق شاسعة من أملاك ألمانيا الأفريقية تدخل ضمن نطاق الامبراطورية الفرنسية إما عن طريق تعديل الحدود أو عن طريق الانتداب جزاء وفاقاً على المجهود الحربى الذى بذله جنود المستعمرات من السمر والسود فى كفاحهم لتحرير العالم . فإذا نظرت إلى خريطة لأفريقيا تجد الامبراطورية الفرنسية كتلة ضخمة ملونة بلون واحد تقع جنوب فرنسا وكأنها جزء متمم لها أو امتداد لأراضيها لا يفصلها عنها غير البحر الأبيض المتوسط، ولكنه طريق سهل قريب لأنه يجمع بين الشاطئين فى ساعات معدودة، وهذه الامبراطورية أو المجموعة من المستعمرات تبدو أمام الناظر والبحر يحيط بها من ثلاث جهات : المتوسط فى الشمال، والمحيط الأطلسى فى الغرب والجنوب، ويفصلها عن بعضها الصحراء الكبرى وهى فى صمتها وتحديها للانسان لا تزال كالربع الخالى فى جزيرة العرب تسخر من الإنسان الذى لم يفك أسرارها بعد ولم يخضعها لإرادته . فقد فكر المستعمرون فى استثمار أراضيها وفى اختراقها بعدة طرق ممهدة للسيارات أو إنشاء خط حديدى يقطعها من الشمال إلى الجنوب، ولم يتحقق للآن شيء من ذلك لأن مجهودات فرنسا محدودة، وهى لن تسمح لغيرها من الدول أن يتولى هذا العمل عنها . ويخيل إلى الباحث أن هذا العمل الاستعمارى الذى بدأ بعد حروب نابليون طفرة فأصبح حقيقة فى عصرنا الحالى يبدو كعمل عظيم ساهمت فيه أمة برجالها ودمائها وتفكير أبنائها، وإنه إن دل على شيء فهو يدل على عبقرية الذين جاهدوا فى إنشائه وجمعوا بصبر شتاته فحققوا لبلادهم حكم امبراطورية موحدة كافية لإسعاد أى بلد أوروبى يمكنه أن يتحول باستغلال خيرات هذه الأمبراطورية وثرواتها وأراضيها إلى بلد عظيم فى الصف الأول من العالم .

فهل وصلت فرنسا إلى أن تحكم بعقل وحكمة ودراية هذه الأمبراطورية وأن تحسن سياستها مع الشعوب التى تسكنها فتسعدها وتزيد من عدد سكانها وتأخذ بيدهم فى طريق الحضارة والعلم والحكم الذاتى حتى تجنى ما فى هذه الأراضى من الخيرات والثمرات ؟ .

الواقع أن فرنسا لم توفق كثيراً فى مضمار الاستعمار كما يفهمه العالم الغربى، وإن وفقت فلشيء لا يتناسب مع جهودها أو هو ضئيل بجانب ما كان يمكن أن تصل إليه، ذلك لأنها بقيت ولا تزال تعيش على أساليب الماضى فى إدارة مستعمراتها وفى علاقاتها مع البلاد الخاضعة لها، وإلا فلماذا يواجه الباحث فى أنحاء امبراطوريتها ما يشعره أنه داخل حصن كبير أو معسكر من المعسكرات وحوله نطاق من الأسلاك الشائكة يحرسه جنود من السنغال يسيطر عليهم رجال أشداء كل همهم قطع كل العلائق بين هذه البلاد والعالم الخارجى ولا يعرفون سوى قانون البطش فى علاقاتهم مع السكان ؟ .

لماذا يلازم الناس هذا الشعور دائماً ؟ لأن عيوب الإدارة الفرنسية للمستعمرات ظاهرة واضحة ملموسة وموقف الحكومة المركزية وممثليها يشعرك باستمرار أن فرنسا لم تنجح كأمة حاكمة، ولذلك لم تستطع أن تقدم دليلا واحداً على رغبتها فى تحرير الشعوب المظلومة، ولا فى الأخذ بيدها فى طريق العلم والنور، ولا فى إعطائها ما تطلب من حرية أو حكم ذاتى أو اشتراكها فى إدارة الأمور العامة أو تسليمها إلى أهلها، كما أنها لم تقدم للعالم برنامجاً إنسانياً يمكن أن يحقق شيئاً من ذلك .

إننا لا نقر الاستعمار على أى وجه من الوجوه، ونراه نكبة على البلاد والأمم التى أصيبت به، ولكننا مع ذلك ننقل عن كتاب الغرب وعن الفرنسيين أنفسهم ما يعترضون به على هذه الإدارة

ونتساءل مع الباحثين لماذا تطور العالم ووقفت فرنسا جامدة لا تتقدم ؟ ولماذا غمرت الدنيا موجات التحرر فى إفريقيا وآسيا وتسللت إلى الأراضى الفرنسية ، وفرنسا واقفة لم تتغير ولم تستفد شيئاً من دروس الماضى ؟ ثم كيف تقدم على إقرار سياسة الإدماج والاتحاد فى وقت تبدو فيه عوامل التفكك والانهيار ملموسة واضحة ؟ أليس فى فرض سياسة الاتحاد دليل على إفلاس السياسة التى اتبعتها الحكومة الفرنسية والتى كانت ترى إلى إلغاء الجنسيات والقوميات فى بعض الجهات وصهرها فى بوتقة واحدة ؟

نظريات استعمارية :

يقول الباحثون فى الاستعمار وشئونه إنه كشروع تجارى يجب أن ينتهى بالكسب على أقصر سبيل وأهون طريق ، فليس من مصلحة الدولة الحاكمة أن تتحمل تكاليف إدارة المستعمرة وحفظ الأمن فيها ، بل هى تساعد على أن تقف المستعمرة معتمدة على مواردها الخاصة ، ويكره المستعمر استعمال العنف والقوة ، ويعد التلويح بهما ضعفاً ، والالتجاء إليهما مخاطرة يتحاشى الوقوع ما أمكن فيها ، فهو كالتاجر الذى يحاسب على الدانق ويحسب للمستقبل ألف حساب ، ولذلك يعتمد فى حكم الشعوب على نفسيتها وفهمها ليستغل غرائزها لصالحه ، ولا يلجأ إلى السلاح إلا فى الوقت المناسب وبالقدر اللازم ، وهو أسرع الناس إلى إزالة أثر القوة من نفوس المحكومين . هذه هى تجارب الأمم التى سارت فى هذا النشاط شوطاً بعيداً ، فهل اتبعت فرنسا أو أخذت بهذه السياسة ؟ إن التقاليد التى وضعتها حكومات فرنسا المختلفة فى سياستها الاستعمارية كانت جامدة ، وصعب فى كثير من الأحيان على المسئولين تغييرها واستبدالها . نعم عملت أحياناً للخروج عنها شخصيات قوية فرضت إرادتها مثل ليوتى فى مراكش ، ولكن سرعان ما عاد الروتين الاستعمارى إلى قواعده وفرض إرادته من جديد . ومن عيوب الاستعمار الفرنسى أن فرنسا بدأت حملاتها بتكاليف باهظة ، أى أن كل قطر أو بقعة من الأرض دخلتها أو بسطت حمايتها عليها كانت دافعى الضرائب الفرنسيين مبالغ لا يستهان بها ، وقد جاءت تكاليف الفتح ثقيلة لأن الطبيعة الفرنسية تريد أولا الغلبة والنصر ، فهى قد حكمت السيف ، حيث يلزم السيف ، ووضعت السيف أيضاً حيث كان يلزم غير السيف ؛ وفى ذلك مخالفة لقواعد الاستعمار الذى يسمن البقرة ليستدر أكبر كمية من ألبانها ، أما هى فحيثما حلت تحمل الأهالى الكثير من الفقر والفاقة والعنت والتشريد .

ولقد عهدنا المستعمر يتخذ له بطانة من أهل البلاد المستعبدة يروضهم على أغراضه ويوسوس لهم بما يريد ، فإذا هم طوع إشارته ، يصل بواسطتهم إلى أهدافه وأغراضه من غير أن تظهر نياته أوتشعر بأنفاسه ، ومن دون ضجة ولاجلبة . وللاستعمار الفرنسى من يخدمه بإخلاص من زعماء البلاد الخاضعة له ، ولكن فرنسا اعتادت أن تضع على أكتاف رجال فرنسيين من العسكريين والمدنيين العبء الأكبر من المسئوليات ، وأن تسند إليهم مباشرة سلطات التشريع والإدارة والتنفيذ ، فإن أساءوا التصرف تحملت هى عبء الأخطاء وخسرت عطف الناس بالدفاع عن رجالها ، بينما قواعد المستعمرين تحتم على الدولة الغاصبة أن ترسم الخطط الكبرى ، وأن تترك أمور التنفيذ لأهل البلاد يتولونها بأيديهم حتى إذا أخطأوا ، وغالباً هم مخطئون، تبرأت السلطات منهم والصقت الأخطاء بهم وأتت بفريق جديد يتولى تمثيل نفس الدور . وهذا النظام الأخير يجعل عيوب الإدارة الاستعمارية ملصقة بأهل البلاد دائماً ، بينما النظام الفرنسى يضع العيوب على رأس الدولة المستعمرة ويحملها الأخطاء والأعباء كما قلنا .

تأخر المستعمرات الفرنسية فى ميدان الحضارة وأسبابه :

وهناك ظاهرة أخرى لها أهميتها ، وتكاد تنفرد بها المستعمرات الفرنسية وما يشبهها من ممتلكات بعض الدول الأوربية التى احتفظت بمستعمراتها كتراث تاريخى لماض قديم ، وهذه الظاهرة هى أن التقدم المادى الذى صحب العالم فى السنوات الماضية والذى فرض نفسه على أغلب المستعمرات فى قارات العالم لم يشمل الإمبراطورية الفرنسية ، ولذلك إذا تحدث الفرنسيون عن مجهودهم الاستعمارى وملأوا العالم بكتبهم ونشراتهم ، فهو مجهود عظيم من وجهة نظرهم وحدهم ، ولكنه مجهود متواضع إذا قيس بما قامت به الأمم الاستعمارية الأخرى . فإذا نزلت بشمال أفريقيا ، وهى من البقاع الخصبة الغنية بمواردها وثرواتها المعدنية وقارنت

ما عملته فرنسا هناك بالمجهود الذي بذله الاستعمار في نواح مماثلة ، لوجدت أن مجهودها لم يصل إلى الدرجة التي تسمح بها حضارة القرن العشرين ، وما تضعه بين يدي الإنسان من وسائل تمكنه من السيطرة على الطبيعة ومن إخضاعها لإرادته .

تعليل هذا الوضع :

ويعللون هذا النقص بأن فرنسا بلد زراعي في حياته الاقتصادية ، وهذا الوضع ينقص من طاقة فرنسا وإمكانياتها كدولة عظمى ، ثم هي وطن الملكيات الصغيرة ، ولذلك يبرز فيها عامل اقتصادي هام هو عامل الادخار أو التوفير النقدي الشعبي الذي يعتمد في تراكمه وازدياده عاماً بعد عام على ملايين من الناس . وقيل إن هذه الأمور مجتمعة تؤثر في سياسة الدولة حينما تواجه عملها في المستعمرات لاستغلال مواردها ، وذكر بعض الكتاب أن فرنسا كانت تحسن صنعاً لو أنها من البداية فتحت أبواب امبراطوريتها لنشاط الدول الصناعية الكبرى مثل أمريكا الشمالية ، أو بعض الدول الأوربية ، ولكن رجال الحكم وأساطين الاستعمار حرصوا منذ زمان طويل على وضع العراقيل الجمركية والتشريعية لمنع حدوث هذا النشاط ، بل أقفلوا حدود امبراطوريتهم وجعلوا منها مناطق محرمة وممنوعة لأي تنافس يأتي إليها من الخارج

ولا نشك في أن فرنسا كانت بلداً صناعياً من الدرجة الأولى وكان هذا في القرن الماضي ، ولكن ظهور الصناعة الضخمة وتطورها السريع في بلدان أوروبية أخرى جعل منها بلداً صناعياً في الدرجة الثانية . ولقد ذكرنا في بحث سابق أن التركيز الاقتصادي بين الدول الصناعية والمستعمرات أو بين المستعمرات وبعضها يعتمد على التفوق الصناعي والقدرة الرأسمالية والإنتاج الواسع وهي مجتمعة تمهد للدولة صاحبة الشأن أن تسير بالمستعمرات ومناطق النفوذ نحو التكتل الذي يجعل من هذه الدولة قوة عالية . أما الاستعمار الفرنسي فلا يزال في الدور البدائي الذي لم يتطور بهذه الوثبة ، ولعل شعور الفرنسيين بذلك هو الذي أملى على رجال السياسة مشروع الاتحاد الفرنسي الذي يحاولون تنفيذه .

فرنسا بلد زراعي :

وإذا نظرنا لحالة فرنسا كبلد زراعي نجد أنها من أغنى البلاد الأوروبية ، بل إحدى الدول القليلة التي تمد في حالة استكفاء بالنسبة لغيرها ، ومعنى ذلك أنها لا تعاني مشاكل ومتاعب لإطعام سكانها؛ فهي ليست بحاجة إلى مضاعفة المساحات المزروعة في مستعمراتها ، فإذا كان هناك بعض الأثر للتطور الإنتاجي الزراعي وزيادته ، ويبدو هذا ملموساً في بعض المناطق أو مكللا نسبياً بالنجاح في المزارع التي يملكها الفرنسيون بالمستعمرات ، فإنه محدود الغاية والوسائل

رؤوس الأموال :

أما أثر رؤوس الأموال وكونها مجمعة من التوفير الشعبي فيبدو في اتجاه أصحابها إلى تفضيل القروض الخارجية للدول الأجنبية الصديقة لتصورهم بأن في ذلك ضمانات أكبر من المجازفة في صرفها على مشروعات فيها روح المغامرة بأراضي المستعمرات وهي قاعدة مستمدة من طبيعة الشعب وعقليته .

فرنسا كبلد صناعي :

ونعود إلى الناحية الصناعية إذ هي العامل الأساسي الفعال لكل سياسة استعمارية موفقة نظراً لما تحويه أراضي القارات البعيدة من مواد أولية ضرورية للصناعات ، ولأن عظمة الدول الصناعية بنيت على ما تقدمه أراضي مستعمراتها من خامات رخيصة قد تذهب أحيانا إلى تمكين كل واحدة من احتكار بعض هذه المواد وحرمان بقية العالم منها . فإذا نظرنا إلى حالة فرنسا بعد أن انتهت الحرب العظمى الأولى نجد أنه طرأ عليها بعد سنة ١٩٢٠ تغيير بعيد المدى، فقد بدأ يسيطر على مقدراتها طائفة من أصحاب الصناعات الكبرى يدعمهم رجال المال ، واعتمدوا على ما يبثونه في الجماهير من آراء وأفكار عملوا على أن تصبح بالتكرار راسخة ، وأهمها فكرة أمن فرنسا وضمان حدودها ، أي إيهام الشعب بوجود خطر دائم يهدد كيانه ليبذل مجهوداً في ناحية معينة أو ليستعد لتلبية التضحيات التي يتطلبها العمل لدرء هذه الأخطار .

فرنسا قبل الحرب العالمية الأولى و بعدها :

ولم تكن فرنسا قبل سنة ١٩١٤ في حالة تمكنها من منافسة الدول الصناعية الكبرى التي نضجت أو أتمت بناء هيكلها الآلي الضخم لا في السوق العالمية ولا في طريقة استغلال واستثمار أملاكها ، وكانت تلجأ إلى وسائل شاذة لحماية تجارتها في الأراضي المملوكة لها ، فما بالك وقد بدأت بعد الحرب مباشرة تحمل أعباء إنشاء صناعة على نمط الصناعات الثقيلة — يقصد بها صناعات الحديد والفولاذ والصناعات الكيماوية الكبرى — ولو أن التعبئة المالية والفنية والإنشائية للوصول إلى هذه الغاية كافية لأن تستنفد مجهودات جيل بأكمله .

وقد بدأ هذا المشروع يسير سيره الطبيعي من يوم استرجاع مقاطعتي الألزاس واللورين إذ جعل ضم هاتين القاطعتين بين يدى رجال الصناعة بعض ما كان ينقصها من مواد الصلب والحديد ، ويا حبذا لو ضم إليها جزء آخر من أراضي ألمانيا وهو الروهر إذن لحصلت فرنسا على ما تحتاجه من الفحم الحجري .

يلتمس الكتاب الفرنسيون بعض العذر لبلادهم في تقصيرها الاستعماري الذي ينسبونه إلى أن هذا المشروع الصناعي الكبير الذي جعل رؤوس الأموال تتجه إلى تحقيقه اتجاها ترك النشاط في أراضي المستعمرات قاصراً على الضروري اللازم ، وعليه تأخر تنفيذ المشروعات الكبرى التي وضعت لاستغلال أراضي جبال أطلس بمراكش ونظر إليها وإلى غيرها نظرة ثانوية أو تأجل تنفيذها باعتبار أنها تكميلية للبرنامج الصناعي في أراضي فرنسا الأوروبية .

وعليه فهم لا يسلمون بالنقص الذي بدا من ناحية بلادهم ويقولون ولو أن الفترة بين الحربين نقلت الدول الكبرى الصناعية مرحلة نحو التكتل والتماسك مع المستعمرات بل ذهبت إلى إدخال الصناعات في أراضي المستعمرات نفسها كما حصل في الهند واستراليا وأفريقيا الجنوبية وبقيت فرنسا تدير مستعمراتها بأساليب قديمة إلا أنها حسناً فعلت لأنها انتظرت الوقت المناسب لكي تستفيد من تجارب غيرها ولكي يحين الوقت الذي تندمج فيه هذه الأقطار في نظام اتحاد فرنسي يشبه من بعض الوجوه نظام الاتحاد السوفيتي : وحينئذ تظهر للعالم فرنسا الاستعمارية القوية التي لم تضع منها سنوات الانتقال بل كانت تحضر برنامجا صناعياً للمستعمرات سوف تدهش العالم المتمدين به .

أحمد رمزي

وزارة المعارف العمومية

المراقبة العامة للثقافة

(جوائز فاروق الأول لسنة ١٩٤٨)

تعلن وزارة المعارف أن الموضوعات التي سيمنح المصريون عن الانتاج فيها جوائز فاروق الأول لسنة ١٩٤٨ هي :—

١ — علوم الحياة — مثل النبات والحيوان والفسيولوجيا والطفيليات والتشريح البشرى والحيواني والطب وفروعه والأحياء المائية .

٢ — العلوم الكيميائية — مثل الكيمياء العضوية وغير العضوية والكيمياء الحيوية والكيمياء الصناعية والكيمياء الصيدلية والتغذية .

٣ — العلوم الجيولوجية — مثل الجيولوجيا وعلم الطبيعيات الأرضية (الجيوفيزيقا) والتعدين .

ويشترط في الانتاج الذي يقدم للمسابقة : —

١ — أن يكون ذا قيمة علمية أوفنية ممتازة تظهر فيه دقة البحث والابتكار ويهدف خاصة إلى ما يفيد مصر والانتاج القوى ، وتقدم العلوم .

٢ — أن يكون قد سبق نشره . ولم يمض على نشره لأول مرة أكثر من خمس سنوات من تاريخ الإعلان .

٣ — أن يكون باللغة العربية الفصحى ويرسل الانتاج من أربع نسخ إلى المراقبة العامة للثقافة بوزارة المعارف في موعد غايته ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧ .

وقيمة كل جائزة من الجوائز الثلاث ١٠٠٠ جنيه ، وسيكون موعد منح هذه الجوائز يوم ١١ فبراير سنة ١٩٤٨ لمناسبة عيد الميلاد الملكي السعيد .

٧٢٥٤